مُقَدِّمَة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيّدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين أجمعين.

أما بعد: فإن أشرف ما تبذل فيه الجهود، وأحسن ما تصرف إليه أفئدة الناس؛ مما فيه خير دينهم ودنياهم، تدارس كتاب الله تعالى، وسنة رسوله ﷺ؛ قراءة، وفهما، وعملا.

ولقد تكفل الله تعالى بحفظ هذين الأصلين، فقال ج ـل شأنـه: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾[1]، وحفظ السنّة من حفظ القرآن؛ لأنها المبينـة لـه والمفسـرة، ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾[2]، وأنت ترى المحفوظ هذا وذاك؛ إذ حفظ البيان م ـن كلّ الوجوه من خل ـود وحفـظ القرآن ﴿ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ﴿١٧﴾ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ﴿١٨﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ ﴾[3]، فالله تعهد بالبيان كما تعهد بحفظ القرآن، وكيف يمكن أن يكون البيان للقرآن دون حفظ له ؟! فالسنّة والسيرة إذن تشكلان الإطار المرجعي والضّابط المنهجي لفهم القرآن.

ومما لا ريب فيه أنه" منذ أن انتقل الرسول ﷺ إلى الرفيق الأعلى وجد الصحابة رضوان الله تعالى عليهم لزاما عليهم القيام بواجبهم نحو هذا الميراث العظيم بالصيانة والرعاية وعدم المساس به كنصوص يجب أن تصان وتحفظ"، فرأينا أبا بكر وعمر وعليا قد تولوا التحقق من الروايات والتثبت في الأخبار، بل ضربوا أروع الأمثلة في نقد الروايات والمتون.

".. إن القرآن والسنّة قد دفعا الصحابة للقيام بواجبهم نحو دينهم، وهذا الدفع جاء ضمن إطار ممنهج ومنظومة متكاملة تعمل كل أجزائها للقيام بعملية الحفظ والصيانة ومنع الدخيل من الوصول إلى الأصول"[4].

ولا يختلف اثنان أن نقد المتن كان سابق الظهور في عهد الراشدين، وما نقل عن عمر وعائشة وغيرهما رضي الله تعالى عنهم أجمعين -كما سيأتي- يؤكد هذه الحقيقة، ولا شك أن ذلك النقد كان قائما على أسس وقواعد، وكان الهدف منها صيانة حديث رسول الله ﷺ، وما وقع بين فقهاء الصحابة ومن تبعهم إلى يومنا هذا ؛ ما هو إلا من هذا الباب وإن أخذ أشكالا مختلفة، وعندما دوّن علم

١- سورة الحجر، الآية:9.

٢- سورة النحل، الآية:44.

٣- سورة القيامة، الآيات:17،18،19.

٤- قواعد نقد الخبر في الكتاب والسنة، فايز عبد الفتاح أبو عمير، ص(147-148).

المصطلح كان نقد المتن ضمن هذه العلوم، فمختلف الحديث ، وعلـــم العلـــــل بأنواعــه، تمثل أهم المرجعيات للنقد.

ولأن المتأمل في جهود السابقين يرى أن موقف العلماء قاطبة مما وجدوه بين أيديهم من حديث رسول ﷺ كان على خطوتين:

الأولى: نقد للسند، وتمثل ذلك فيما اشترطوه في الراوي من العدالة والضبط والحفظ وغير ذلك من الأمور التي تتصل بسلسلة رجال الإسناد.

والثانية: نقد للمتن بما وضعوه من قواعد راسخة تبين المدى الهائل الذي من أجله قام أهل العلم بالاحتياط اللازم للسنة النبوية الشريفة.

ولأن الواقع المأساوي آنذاك فرَض على المحدثين اهتماما بالغا بالسّند، فأولوه الأهمية البالغة، وفرضوا له الطوق الحامي، والسياج الواقي، وإذا ما تأملت في كتبهم ستجد أغلب عناوين أبوابها وفصولها تتعلق بمباحث السند، ولم يتناسوا في ذات الوقت مباحث المتن وطرق حفظه، بل كانوا على وعي كامل بأهميته، لأنه إذا بذل ذلك الجهد كله من أجل حفظ السند، وهو وسيلة، فما بالك بحفظ المتن وهو الغاية!؟

إن إشكالية نقد المتون طرحت في أرض نيئة سبخة على لسان المستشرقين قديما، وتلقفها أدعياء الانفتاح والاستغراب من أبناء جلدتنا ولاكوها أياما وسنينا، وفي كل يوم تخرج خارجة لا نعلم لها كوعا من بوع، ولا رأسا من رجل، فتكرر المقرر، وتفتح الباب على مصراعيه ؛ لتشكك في كل شيء اسمه التراث، كل شيء يمت إلى دين، كل شيء يتصل بالمقدس.. ويكأن اللاّدينية الغربية قدَر محتوم على أبناء الإسلام، لا بد أن يدينوا بها ، وأن يشرِبوا حبَّها قلوبَهم، وإلا حقت عليهم لعنة التخلف والدينونة لأصحاب القبور الأموات.

فظهرت علينا اتجاهات فكرية تقلل من شأن السنة النبوية ودورها في التشريع الإسلامي، وقد تباينت مواقفهم من السنة، فالقرآنيون ينكرون حجيتها جملـة، والعقلانيون والشيعة يردون أكثرها، ولا يقبلون منها إلا ما وافق مذهبهم على تفاوت بينهم.

ومما برع فيه العقلانيون الجدد، وأذناب أهل الاعتزال القدامى، وصعاليك الاستشراق الحديث: الطعن في كتب السنة، والصحيحين على الخصوص، وهي إشكالية قديمة حديثة تناولها أعداء السنة من معتزلة وغيرهم لكن في إطار محدود وضيق، ورد أهل السنة آنذاك على أدعياء العلم منهم ، وأسكتوا كل ناطق وباءت كل الحملات بالفشل، لكن اليوم صار يتكلم في المسائل الكبار الرويبضة، ويعتلي المقامات المعلول، بل والتهم صارت تكال جزافا، ومع أننا في عصر لا نعرف فيه إلا التخصص ميدانا، بُلِينا بمن يتكلم في كل شيء؛ ولو كان طبيبا أو مهندسا أو رجل قانون.

من أجل هذا كله، ولأن الأمر يستدعي وقوف أهل العلم قاطبة، ليصدّوا عدوانا ممنهجا ضد أصل الأصول، وسنة الرسول، كان من قدر الله عليّ أن بليت بالكتابة في هذا الموضوع الأكاديمي ، فأردت أن أضع لبنة في صرح شامخ لا يتزعزع، فجاءت هذه الرسالة، وهي بعنوان:

كتاب:(نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث دراسة تطبيقية على بعض أحاديث الصحيحين)

لإسماعيل الكردي

دراسة وتقويم

جاءت هذه الرسالة لتوضح شيئا كثيرا مما تناوله المؤلف المذكور، وتذود عن حياض أصحاب النبي ﷺ كأبي هريرة، وجناب الصحيحين؛ البخاري ومسلم، وتضع حدودا وقوانين، عساها أن تكون مشعلا لطلبة العلم وحملته، ونبراسا لأهل العلم وفقهائه.

إشكالية البحث:

وكما ذكرت سابقا؛ فإن مشعل الطعن في السنة، وعلى الخصوص الصحيحين، يتداول بين أطراف معلومة، وفئام من المثقفين مهزومة، وفي كل يوم يصبحنا دكتور، ويمسينا مهندس، بنفس الأكاذيب، وبذات الدعاوى، بل قال بعضهم: إن هناك المئات من الأحاديث في الصحيحين لا تصح نسبته إلى النبي ﷺ، بل ويسخرون ممن يصححها ويتهكمون عليه بمقالات مفادها إبعاد العقل من النقد، والانسياق وراء التقليد الأعمى..!!

فيا ترى هل كان من اهتمامات الأئمة المحدثين نقد المتون والنظر فيها، أم نقدهم كان مقتصرا على النظر في الإسناد وتحقق شروط الصحة فيه؟ وما صحة هذه الدعوى؟

وإلى أيّ مدى أعمل المحدثون النقد الداخلي، وهل لهم في ذلك منهج وطريقة، أم هي إشارات وأمارات؟

هل كان السلف من الأئمة والعلماء يتهيبون نقد الصحيحين؟ وهل ما وقع من نقد إنما كان محتشما، لجأ فيه الكثير منهم إلى التبرم ولي أعناق النصوص، فرارا من وقوع التناقض في الأحاديث؟

ما صحة قول العلماء: أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى الصحيحان، وإذا صحت؛ فما المقصود بذلك؟

ما معيار النقد عند المحدثين، وعلى أي أساس قام، وكيف نظر المعاصرون إلى قواعد الأئمة في ذلك، وما مدى التوافق بين النظرين، وما الذي جاء به المؤلف في هذا الباب ؟

وهل طرحُ المؤلف وجرأته على هذا الموضوع أمكناه من وضع اليد على الجرح كما ادعى، أم أن صعوبة الموضوع أوقعته في تجنٍّ وافتراء؟

وإلى أي مدى فعّل المؤلف قواعد نقد متن الحديث كما ادعى، وما صحة ما مثل به، وهل كان في دراسته التطبيقية ملتزما تلك القواعد أم لا؟

هل طعون المعاصرين، ومنهم صاحب الكتاب، من بنات أفكارهم أم أنها شيء تلقفوه ممن سبق من مستشرقين وغيرهم، وهل أتى المؤلف بالجديد؟

كل هذه الأسئلة والاستفهامات، ستجد بحول الله صداها، وستكون هذه المذكرة برمتها جوابا شافيا عما يدور ويختلج في نفس كل مؤمن شريف غيور، ضمن إطار وحدود ما سأضعه من خطة.

أسباب اختيار الموضوع:

وعليه؛ فمن الأسباب التي دفعتني للكتابة في هذا الموضوع، ما يلي:

1-إبراز جهود الأئمة في التأصيل لهذا العلم، وبيان سبقهم في تقرير مسائله.

2-ما تبناه قسم الكتاب والسنة من إجراء جريء، حيث أتاح لنا فرصة للالتحاق بشعبة السنة النبوية في الدراسات الحديثة والمعاصرة، فكان دافعا لي للكتابة في هذا الموضوع.

فللدراسات المتعلقة بالسنة النبوية في هذا العصر ، اتسمت بكثير من المميزات منها المقبول ومنها المردود، كيف وقد ظهرت مدارس جعلت من السنة النبوية قاموسا علميا على شاكلة الموسوعات في العلوم الكونية وغيرها، بل هناك من جعل النص النبوي مطية لنقض الأحكام الشرعية ذاتها، وضرب بعضها ببعض، كما يفعل بعض العلمانيين وأهل الحداثة وغيرهم، ثم إن كثيرا من الأصوات النشاز التي تعلوا هنا وهناك؛ الداعية إلى رفع القداسة عن النص الشرعي في الممارسة والتطبيق، وهو سبيل الاجتهاد المعاصر كما يزعمون، لا يمكن أن يقف المرء أمامها مكتوف الأيدي.

وفي ذات الوقت هناك صنف آخر يذهب إلى القول بأن السنة النبوية كتابة تاريخية فيها الصحيح وكثير منها فيه نظر، أدت مهمتها في زمن غابر، واستطاعت فيه أن تسوس رعاة الإبل والأغنام، وحكمت قوانينُها البداة في مضارب الأخبية والخيام، أما اليوم فالعلم والعقل سلطان كل شيء، له الخضوع والخنوع وحده، ولتبق السنة شعار بركة وترهيب، لا دثار ممارسة وتجريب!

ومن ثم أصبحت السنة كلأ مباحا، وحمى مستباحا يخوض فيه كل من ادعى أنه أوتي شيئا من الفهم، وله أهلية ما تمكنه من النظر في المتون والأسانيد، فيصحح هذا ويضعف ذاك، ولو كان الحديث في الصحيحين أو في أحدهما.

3-توضيح الانحراف الواقع في أزمنتنا هذه، حيث صار الكل يدّعي ويسمح لنفسه بممارسة النقد والتمحيص متى ما أحب وشاء، لا يردعه عن ذلك دين، ولا يرده ضمير.

4-التوسع الحاصل في الصحوة الحديثية اليوم - إن صح التعبير - مما حدا بكثير ممن يزعمون التخصص إقحام أنفسهم في مسائل هي من مضايق الأفكار ومعترك الأنظار، لا ينظر ويتكلم فيها إلا الكبار، مما جرأ أصحاب القلوب المريضة على الطعن وسَوْق التعيير والانتقاد.

5- قلة من كتب في هذا الموضوع - نقد المتون- تأصيلا وتقريرا، وإن كان قد وجد من كتب في الدفاع عن السنة عموما والصحيحين على الخصوص، كالإمام المعلمي، والدكتور السباعي، والشيخ أبي شهبة، والشيخ محمد عبد الرزاق حمزة وغيرهم، إلا أنه كما يقول عبد الجبار سعيد: " لم تستقل مباحث نقد المتن ولم توضع له القواعد والضوابط الواضحة بشكل كاف ؛ ينمّ عن علم مستقل قائم بذاته كغيره من علوم الحديث، يمكن أن يسمّى علم نقد متن الحديث "[1].

وإن وجدت كتابات في ذات الموضوع؛ إلا أنها لم تخدم الفكرة، ولم تطاوع استقلالية المحدثين عن متابعة غيرهم في تقرير مسائل الحديث وعلومه.

أهداف البحث:

ولعل ما أردته من خلال هذه الكتابة، هو عدة أمور:

1-الانتظام في سلك أهل النخوة والانتصار للسنة وأهلها، وحملة العلم ونظاره.

2-إبراز آراء المحدثين النقاد في دراسة الحديث النبوي ونقده، وبيان منهجهم الواضح في الحكم على الأحاديث سندا ومتنا.

3-بيان الفروق الواضحة بين منهج المحدثين النقاد، ومنهج أهل العقلنة والإلحاد، ما أمكنني ذلك، وقدرت عليه.

4-الرد على الطغام العاتي في التهوين من أمر أهل الحديث، وتبيين عوار أهل الحداثة ومن جاء بعدهم.

5-بيان الخطوط العريضة، ومرتكزات هذا المنهج الدخيل في نقد السنة والحديث.

6- محاولة الوصول إلى نظرية عامة لنقد الأخبار الصحيحة، من غير اللجوء إلى قواعد النظر في أحاديث الكذابين والوضّاعين.

7- محاولة التأصيل لطعون أصحاب المنهج الحديث، والسعي في تكوين أرضية لرد شبهاتهم وترهاتهم.

8-المساهمة في ترسيخ حب السنة في نفوس الناشئة، والتهوين من طعون هؤلاء القوم، وتوعية

---

١ - انظر: الإطار المرجعي لعلم نقد متن الحديث النبوي الشريف، عبد الجبار سعيد، إسلامية المعرفة، السنة التاسعة، العدد 39، 1426هـ/2005م ص50.

طلبة العلم ومن هم على شاكلتهم بضرورة إحكام منهج المحدثين النقاد في نقد الحديث، حتى يتسنى لنا ردع هؤلاء، وإلجام العوام منهم، وإخراص الباقين.

الدراسات السابقة:

ويمكن أن أقسم تلك الدراسات التي لها علاقة بموضوع بحثي إلى قسمين:

الأول: قسم له علاقة بالبحث، لكن لم يتصل به اتصالا وثيقا، بحيث يتقاطع معه في كثير من الأبحاث والفصول، بل إن وجد التقاطع؛ ففي مسائل محدودة، ومباحث مبثوثة، فاهتمامها مثلا إنما يتعلق بالدفاع عن السنة بشكل عام، وذكرها لنقد المتن عند الأئمة المحدثين مجرد إشارة عابرة لا تفي بالغرض، وهذا النوع من الدراسات كتبه العلماء في النصف الأول من القرن الماضي ، عندما كانت موجة الطعن في أولها، ومن أهم هذه الكتابات:

1-الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة، تأليف الشيخ عبد الرحمن بن يحي المعلمي.

2-ظلمات أبي رية أمام أضواء السنة المحمدية ، تأليف الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة.

3-دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين، تأليف الدكتور محمد أبي شهبة.

4-السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، تأليف الدكتور مصطفى السباعي.

القسم الثاني: دراسات لم تتوسع في الجانب التطبيقي المتعلق بالأحاديث الصحيحة، وإن وجدت؛ فهي أمثلة لا غير، وأشارت بعضها إلى مسألة نقد المتن، ولم تفض فيها، من أمثلة ذلك:

1-منهج النقد في علوم الحديث ، للدكتور نورالدين عتر.

2- منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي، للدكتور صلاح الدين الإدلبي.

3- مقاييس نقد متون السنّة، للدكتور مسفر الدميني.

4- منهج النقد عند المحدثين ، للدكتور محمد مصطفى الأعظمي.

5- جهود المحدثين في نقد متن الحديث النبوي الشريف، للدكتور محمد طاهر الجوابي.

فهذه الخمسة، قد تكلمت في قضايا تتعلق بالمتن ونقده، فأما الكتاب الأول، فيقول عنه الدكتور الأدلبي:" وهو في الحقيقة ليس إلا دراسة مفصلة لمنهج النقد الإسنادي، وإن كان قد تعرض قليلا لنقد المتن"[1].

وأما الثالث؛ فقد تعرض لذكر مقاييس نقد متن الحديث عند الصحابة والفقهاء، وكان في تقعيده متابعا لبعض من طعن في السنة وموافقا له، مع تغاير في القصد والمنهج.

وأما الثاني؛ فقد أبدع في كتابه، وأتى بالجديد من حيث بيان منهج المحدثين في النقد والتقعيد،

١- منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي، ص29.

لكنه مشى حذو من كتب من قبله، في دعوى أن منهج السلف في نقد المتون غير واضح.

وأما الخامس؛ فقد مشى على حذو الأول إلا قليلا.

أما كتاب الأعظمي؛ فقد أرسى بموضوعه دعائم هذا البحث، وأفدت منه في مسائل غير قليلة، والكتاب يحتاج إلى تفتيش أكبر، وقراءة أوفر.

ومن هذه الدراسات أيضا:

منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث، للدكتور بوبكر كافي.

وهناك بحوث أخرى لها علاقة بالموضوع من جانب التقعيد والتنظير:

1-الإطار المرجعي لعلم نقد متن الحديث النبوي الشريف، لعبد الجبار سعيد.

2-حوارات منهجية في قضايا نقد متن الحديث الشريف، لعبد الحميد أحمد أبي سليمان.

3-قواعد نقد الخبر في الكتاب والسنة، لفايز عبد الفتاح أبي عمير.

4-المنهج النقدي عند المتقدمين من المحدثين وأثر تباين المنهج، لحسن فوزي حسن الصعيدي.

5-عرض الحديث على القرآن، للدكتور ياسر الشمالي.

وهناك دراسة قامت بها الطالبة: نجاح عزام، على كتاب الكردي، وهي بعنوان: دفاعا عن الصحيحين، وقد أبدت فيها الطالبة جلدا وصبرا، لكني لم أغرم برسالتها، لأمرين:

أ-لكونها دراسة غير أكاديمية، وبالتالي غير محكمة.

ب-يبدوا على الطالبة أنها أخرجت كتابها، وهي في حالة انفعال قصوى، فجاءت الدراسة هزيلة، لا تف بشيء من قواعد البحث العلمي الرصين.

وعلى كل؛ فشكرها محفوظ، وجهدها مكفول، ولكل مجتهد نصيب.

المنهج المتبع في الدراسة:

وقد اتبعت في دراستي هذه، أربعة مناهج علمية، كل منها في جانب قد أبان المكنون، وأظهر المستتر، وبيان ذلك فيما يلي:

أ-المنهج الاستقرائي، وذلك أنني في مسائل كثيرة، ألجأ إلى تتبع أقوال أهل العلم، والبحث عنها في مظانّ الكتب، ثم ترتيبها وتوليفها، لتكون أقوالا ومذاهبا، ولا يمكن الوصول إلى قول أو حكم إلا بعد النظر في أصوله وفروعه.

ب- المنهج الوصفي، ويظهر ذلك، حين أنقل ظاهرة من الظواهر العلمية المختلفة، أو أتكلم في مجال التأصيل التاريخي لنشأة النقد مثلا، ويظهر هذا الأسلوب في الفصل التمهيدي كثيرا.

ج-المنهج التحليلي، وذلك عند نقل النصوص، والقيام عليها، بالتحليل والشرح، والتمثيل، والبيان، ولا أدل على هذا المنهج من الفصل الأول.

د-المنهج النقدي، ويظهر ذلك في الفصل الثاني، حينما استعرضت طعن الكردي في بعض أحاديث الصحيحين، فرددت عليه بما يناسب ذلك الطعن، وأبنت عن وجوه نقدية واضحة، لا يمكن أن يستغني عنها بحث.

ومن خلال هذه المناهج الأربعة، بذلت وسعي في تكوين صورة شاملة متكاملة لبحث أكاديمي واضح، له غرض راقي، وهداف واعي.

أهم المصادر والمراجع:

واعتمدت في هذه الدراسة على كتب كثيرة في الحديث النبوي الشريف وعلومه، وفي علوم أخرى، ويصعب عليّ تتبعها كلها، غير أني سأصنف ما اعتمدته كثيرا منها في مجموعات، على حسب موضوعاتها:

أولا: كتب السنة ودواوينها، كالموطأ، والصحيحين، وبقية الستة، وصحيح ابن خزيمة، وابن حبان، ومستدرك الحاكم، والمصنفات؛ كابن شيبة، وعبد الرزاق، والمسانيد؛ كمسند الدارمي، والموصلي.

وكان الغرض من هذه الدواوين: تخريج الأحاديث، والاستشهاد بمتونها، والانتصار لها على بعض من طعن فيها.

ثانيا: كتب قوانين الرواية وآدابها وأصولها، كالمحدث الفاصل للرامهرمزي، والكفاية في علم الرواية، والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي.

ثالثا: المؤلفات في علوم الحديث: كالمعرفة للحاكم، ومعرفة أنواع علوم الحديث، لابن الصلاح، وفتح المغيث للسخاوي، وتدريب الراوي، للسيوطي، وقواعد التحديث، للقاسمي.

رابعا: كتب علل الحديث، كعلل الترمذي، وشرحه لابن رجب، وعلل الحديث لابن أبي حاتم، وعلل الدراقطني، ومقدمة تحقيق شرح علل الترمذي، للدكتور: همام سعيد، فقد أفدت منها فيما يتعلق بمقاييس نقد متون الأحاديث الصحيحة، وتحقيق علل ابن أبي حاتم، للدكتور سعد الحميد، فقد أفدت منه في ذات الموضوع.

خامسا: كتب الشروح الحديثية: كفتح الباري، لابن حجر، وشرح النووي على مسلم، وفتح الملهم، للقرطبي، وإكمال المعلم، للقاضي عياض، وإكمال إكمال المعلم، للأبي، ومكمل الإكمال، للسنوسي، وغيرها.

وكان الغرض من ذلك تتبع أقوال الأئمة في بعض الأحاديث المشكلة.

سادسا: كتب التراجم، والجرح والتعديل، والتاريخ والطبقات، وأفادني كتاب معرفة أهل التقديس في طبقات أهل التدليس، في الرد على من اتهم من رجال الصحيحين بالتدليس.

سابعا: كتب غريب الحديث، كالنهاية في غريب الحديث، لابن الأثير، والفائق في غريب الحديث، وأفادتني في رفع الإبهام عن بعض الألفاظ المعجمة.

ثامنا: كتب أصول الفقه، وكان سبيل الاستعانة بها في بيان بعض المسائل المشتركة، كمباحث الآحاد، وبعض المسائل الأصولية، كعمل أهل المدينة، والإجماع، والمصلحة المرسلة، وغيرها.

ومن الكتب التي اعتمدت عليها في بحثي هذا، كتابان: الأول للشيخ أحمد بن محمود عبد الوهاب الشنقيطي، هو بعنوان: خبر الواحد وحجيته، والثاني للشيخ عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين، وهو بعنوان: أخبار الآحاد في الحديث النبوي.

تاسعا: كتب المعاصرين، وقد اعتمدت على بعضها، سواء فيما يتعلق بالعملية النقدية، ككتب نقد المتون التي سقت بعضا منها في الدراسات السابقة، أو كتب نقدية أخرى، ككتب الدكتور حمزة المليباري، خصوصا كتاباه، نظرات جديدة في علوم الحديث، وعلوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد، وإن الخير إذا ذكر أهله، فهم أهله؛ أقول: إن لهذين الكتابين الوقع الأكبر في هذا البحث، سواء فيما يتصل بالجانب التنظيري، أو فيما يتعلق بالقناعة الفكرية، والناظر في هذا البحث يتلمس ذلك جليا، خصوصا في بعض الجزئيات المتعلقة بالنقد ومنهجه عند المحدثين النقاد.

فهذه الكتب وغيرها، بعضه اعتمدته كثيرا، والبعض الآخر اعتمدته قليلا، أو لم أعتمده إلا مرة واحدة، قد ساهمت في إعداد هذه الدراسة، ورجائي ألا أكون قد أسرفت في حق أحد، فنقلت عنه معنى لم يقله، أو جملة لم أشر إليها، والله يتولاني، وهو حسبنا.

صعوبات البحث:

ومن فضل الله علي أن هيأني لهذا البحث، وانتظمني من عباده المدافعين عن سنته، فلم آل جهدا، ولم أدخر وسعا في إكمال ما بدأته في هذا البحث، غير أن العجز والخور وصفان تعوذ منها نبي الأمة ﷺ، وعلم الله في سابق علمه، أن ابن آدم مبتلى بهما، لذا كان من أهم ما واجهني في خضم كتابة هذه المذكرة؛ أمور:

1-صعوبة الموضوع وتشعبه، وقلة من كتب فيه، واختلاف الآراء والمذاهب في بعض المسائل فيها، خصوصا ما يتعلق بتلك الأحاديث التي طعن فيها الكردي، فإني في بعض الأحيان أقف متحيرا لا أجد ما أدافع به على بعضها، إلا ما كان من أقوال للمتقدمين، واجتهادات للمتأخرين.

1-الانقطاع المستمر، ولفترات طويلة عن البحث، أكسبني فتورا، وأربكني في كتابة البحث.

2-إنشغالي بأمور شخصية ذاتية، حالت دون الإنجاز السريع والمتواصل.

ولهذا؛ فإن القارئ يلمس صعودا ونزولا في وتيرة البحث ظاهرة، وارتقاء تارة، وأخرى ارتماء، بحسب الحالة النفسية، والإقامة والظعن، وإن الباحث إذ يقول ذلك لا يبرر لنفسه هذا، وإنما يُطلع

المطالع على حال البحث، وظروف إنجازه، ولولا فضل الله ورحمته ما كتبت سوداء في بيضاء، ولا رقم قلم ولا زبر.

خطة البحث العامة:

قسمت بحثي إلى مقدمة، وفصل تمهيدي، وفصلين وخاتمة، وأدرجت تحت كل فصل مباحث، وضمنت المبحث مطالب، والمطالب فروعا ومسائل ومدارك، وحاولت أن يكون تقسيمي متوازنا، وموضوعيا قدر الإمكان.

بدأت بالفصل التمهيدي، وقد جعلته للكلام على اهتمام المحدثين بنقد المتن، وبيان جهودهم واعتنائهم بالصحيحين.

وقسمت (الفصل التمهيدي) إلى مبحثين، عرضت في (المبحث الأول) منه لنقد المتن ونشأته، وقسمته إلى ثلاثة مطالب، يتضمن(المطلب الأول) منه تعريف النقد لغة واصطلاحا، ويتضمن(المطلب الثاني) منه مفهوم النقد عند المحدثين، وجعلت (المطلب الثالث) للكلام على نشأة النقد عند السلف.

وفي (المبحث الثاني) تناولت جهود المحدثين في حفظ النص النبوي، وقسمته إلى ثلاثة مطالب، يتضمن (المطلب الأول) منه عناية المحدثين بالإسناد، و(المطلب الثاني)عنايتهم بالمتن، و(المطلب الثالث) في اهتمام الأئمة وعنايتهم بالصحيحين.

أما(الفصل الأول) فتناولت فيه المسائل النظرية التي ذكرها المؤلف، بالبحث والدراسة، وضمنته سبعة مباحث: (المبحث الأول) ذكرت فيه (حجية السنة)، وتحته مطلبان: (المطلب الأول) أوردت فيه أربعة فروع، تتعلق في مجملها باختيار المؤلف لموضوع كتابه، وموقفه من بعض المسائل ذات العلاقة بالسنة، و(المطلب الثاني) ذكرت فيه ما أثاره الكردي من شبهات تتعلق بالسنة التشريعية وغير التشريعية، وقسمته إلى خمسة فروع.

و(المبحث الثاني) تناولت فيه (خبر الآحاد وحكم الاحتجاج به) وضمنته ثلاثة مطالب: (المطلب الأول) ذكرت فيه (ما يفيده خبر الواحد)، و(المطلب الثاني) ذكرت فيه(حجية خبر الآحاد في العقائد)، و(المطلب الثالث) ذكرت فيه(إفادة ما يخرجه الشيخان من الحديث في الصحيحين).

و(المبحث الثالث) جعلته للكلام في مختلف الحديث، وأثره في دفع التعارض الواقع في النصوص، وضمنته أربعة مطالب:(المطلب الأول) ذكرت فيه(التعريف بمختلف الحديث لغة واصطلاحا)، و(المطلب الثاني) في الرواية بالمعنى و(المطلب الثالث) في موقف الكردي من تقطيع الأحاديث واختصارها و(المطلب الرابع): في موقف الكردي من الأحاديث الموقوفة في الصحيحين.

و(المبحث الرابع) تناولت فيه قاعدة: صحة الإسناد لا تستلزم صحة المتن، وضمنته مطلبين(المطلب الأول) ذكرت فيه (شبهات المؤلف فيما يتعلق بتصحيح الحديث) ومسالك الأئمة في

التصحيح، وذكرت أيضا شيئا من مقاييس الأئمة النقاد عند نقد متون الحديث، و(المطلب الثاني) ذكرت فيه (مسألة عرض الحديث على القرآن والعقل).

و(المبحث الخامس) جعلته لمسألة التمايز في تفعيل قواعد النقد بين المحدثين والمتكلمين والفقهاء من جهة، وبين المتقدمين والمتأخرين من جهة أخرى، وضمنته (ثلاثة مطالب): (المطلب الأول) في علاقة المتكلمين بنقد الحديث، و(المطلب الثاني) ذكرت فيه علاقة الفقهاء بالنقد، و(المطلب الثالث) في ضرورة التفريق بين الأئمة النقاد وغيرهم.

و(المبحث السادس) تناولت فيه موقف الكردي من أبي هريرة ﷺ وأحاديثه، وضمنته أربعة مطالب(المطلب الأول) ذكرت فيه رواية أبي هريرة عن كعب الأحبار، ومسألة التدليس التي تنسب إليه و(المطلب الثاني) ذكرت فيه زعم الكردي أن عددا من الصحابة أخذ على أبي هريرة كثرة الحديث، مما أدى ذلك إلى وقوع الخطأ والوهم في حديثه، و(المطلب الثالث) ذكرت فيه زعم الكردي أن علماء الكوفة تركوا بعض ما يرويه أبو هريرة ﷺ، و(المطلب الرابع) في ارتياب عدد من أعلام المعتزلة القدماء في أحاديث أبي هريرة، وتكذيب كثير من رواياته.

و(المبحث السابع) جعلته للكلام في قضية البناء الإسنادي، وكيف ينظر المؤلف إليها، وضمنته أربعة مطالب (المطلب الأول) ذكرت فيه موقف الكردي من عدالة الصحابة و(المطلب الثاني) في مناقشة مصطلح الصحبة و(المطلب الثالث) في موقف الكردي من الاحتجاج بمرسل الصحابي و(المطلب الرابع) ذكرت فيه موقف الكردي من عنعنة المدلسين في الصحيحين.

وبعد أن أنهيت المباحث المتعلقة بالمسائل النظرية التي أوردها الكردي في كتابه، انتقلت إلى (الفصل الثاني)، والذي جعلته للدراسة التطبيقية، وتناولت فيه (الطعون التي أوردها الكردي على بعض أحاديث الصحيحين)، وضمنته أربعة مباحث، يتضمن (المبحث الأول) منه (نقد الطعون الخاصة بالروايات الواردة في التفسير والتاريخ)، وضمنته ثلاثة مطالب: (المطلب الأول) في طعن المؤلف على حديث «خلق الله التربة » و(المطلب الثاني) ذكرت فيه(طعن المؤلف على حديث أبي سفيان في قصة زواجه ﷺ من أم حبيبة رضي الله عنها و(المطلب الثالث) جعلته في الرد على (طعن المؤلف في حديث: « نحن أحق بالشك من إبراهيم»).

و(المبحث الثاني) تناولت فيه(نقد الطعون الخاصة بالروايات المخالفة لما ثبت في السيرة النبوية الشريفة)، وضمنته ثلاثة مطالب:(المطلب الأول) في طعن المؤلف على حديث أنس بن مالك في قصة الإسراء والمعراج، و(المطلب الثاني) ذكرت فيه (طعن المؤلف على حديث إغارة النبي ﷺ على بني المصطلق)، و(المطلب الثالث) في(طعن المؤلف على حديث مشارطة النبي ﷺ ربه فيما يكون على العباد بالخير).

و(المبحث الثالث) ذكرت فيه(نقد الطعون الخاصة بالروايات الواردة في العقائد)، وضمنته تمهيدا

ومطلبين، ذكرت في (التمهيد) قواعد في تقرير مسائل الغيب والعقيدة، و(المطلب الأول) ذكرت فيه(طعن المؤلف على حديث اختصام الجنة والنار)، و(المطلب الثاني) في الرد على (طعن المؤلف وتشكيكه في نسبة صفة القدم لله تعالى).

و(المبحث الرابع) تناولت فيه(نقد الطعون الخاصة بالروايات المخالفة لحقائق العلم التجريبي والعقل) وضمنته مطلبين (المطلب الأول) ذكرت فيه(طعن المؤلف على حديث: «التثاؤب من الشيطان»، و(المطلب الثاني) جعلته للرد على(طعن المؤلف على حديث نخس الشيطان للمولود).

ملاحظة هامة:

كنت قد عزمت على تخصيص مبحث ثالث في الفصل التمهيدي، يتعلق بترجمة مؤلف الكتاب: إسماعيل الكردي، ولما لم يتح لي ذلك من خلال بحثي في ما بين يدي من كتب، وسؤال بعض أهل العلم من المتخصصين، والنظر المتكرر في وسائل البحث الالكترونية، ألغيته من مباحث الفصل، واكتفيت بمبحثين اثنين لا غير.

والمؤلف: كما يقول بعض الباحثين[1]: مريب؛ يخلط الحق بالباطل تمويهاً على القارئ، وقد صرح بالثناء على محمود أبي رية في كتابه: (أضواء على السنة المحمدية)[2]، وأبدى إعجابه بمؤلف آخر ، وهو صالح أبو بكر وكتابه: (الأضواء القرآنية في اكتساح الأحاديث الإسرائيلية، وتطهير البخاري منها)[3]، ووصف أجوبة الأئمة: ابن خزيمة، وعياض، والمازري ، وابن حجر رحمة الله عليهم، في تأويل مشكل الأحاديث، وتوجيه ما فيها من إشكالات، بأنها أجوبة متكلفة وسخيفة!! [4].

ومن خلال مطالعتي لكتابه موضع الدراسة، وجدت المؤلف قد تميز بأوصاف لا توجد على الأقل في كثير ممن كتب ليطعن في الصحيح، أو ينتقص من جهود الأئمة:

1-المؤلف له ثقافة علمية لا بأس بها في سرد الأقوال، ويبذل قصارى جهده في الوقوف على ما يخدم فكرته، ويظهر مقالته وينصرها.

2-يحاول في مرات كثيرة أن يُحسِّن ظن الناس به، فانظر إليه مثلا يقول في مسألة نقد المتون- لما أطلق حكمه في أن الأئمة اهتموا بنقد الإسناد أكثر من اهتمامهم بنقد المتن- قال معلقا في الهامـــش:" أقول أكثر، ولا أقول لم يهتموا أصلا بنقد المتون"[5].

3- اقتصاره على الأدلة التي تخدم هدفه.

---

[1]- مرويات السيرة النبوية بين قواعد المحدثين وروايات الإخباريين، أكرم ضياء العمري، ص56-58، بتصرف.

[2]- نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث، ص174.

[3]- نفس المرجع، ص175.

[4]- نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث، ص169.

[5]- نحو تفعيل، ص168.

4-المؤلف ينتقد أحاديث الصحيحين دون أن يفهم منهج المحدثين في تصحيح الأحاديث وتضعيفها، وكيفية الخروج من التعارض الموجود بين الأحاديث ظاهرا.

5- ظهر لي من خلال النظر في ردّه بعض أحاديث الصحيحين: أن منهج الكردي يخلو من الصناعة الحديثية، وذلك أن حكمه على الحديث ليس له دليل مقنع، وإنما بمجرد وجود معارضة ولو كانت أولية، رد بها الحديث، وطعن في المحدثين ومنهجهم.

6-أن المؤلف يحكّم عقله متى ما عن له أن في الحديث مخالفة، ويتوسع في ذلك توسع أهل الاعتزال، ولذا؛ فإن المنهج الفكري للكردي يمكن أن نصفه وبدون تردد: بمنهج المعتزلة الجدد، أصحاب الفكر التنويري، والبعث التجديدي!!

7- إن موارد المؤلف في كتابه جاءت متنوعة، في مصطلح الحديث، وفي الفقه وأصوله، وفي التاريخ والسيرة، وفي العقائد، ولم يدع كتابا ممن تناول صاحبه السنة بالطعن إلا وأحل ذكره في صفحاته، وتبارك عليه بمكنوناته، ولم يخل كتابه طبعا من النقل عن أبي رية، أو عبد الحسين، أو عن بعض المحققين، كأحمد أمين وغيره[1].

منهجي الخاص في كتابة البحث:

اعتمدت في كتابة هذا البحث على النموذج الأكاديمي، واتبعت الطريقة المعروفة فيه، وذلك فيما يتعلق بالقضايا التالية:

1-كتابة الآيات القرآنية:

أ-اتبعت في كتابة الآيات الرسم العثماني، برواية حفص عن عاصم، وإذا تكررت الآية نفسها في مواضع متعددة، فإني ألتزم بكتابتها على النحو المذكور -غالبا- في المرة الأولى فقط.

ب- أكتب اسم السورة، ورقم الآية في هامش الصحيفة التي ذكرت فيها الآية.

ج- رتبت الآيات في الفهارس على حسب ورودها في المصحف.

2- كتابة الأحاديث وتخريجها:

أ-التزمت تخريج الحديث من مصادره الأصلية؛ فإن كان في الصحيحين، أو في أحدهما اكتفيت بذلك.

ب- غالبا ما أذكر الحكم على الحديث إن كان خارج الصحيحين، وأعتمد في تصحيح الحديث أو تضعيفه، على الأئمة النقاد المعتبرين، وأكتفي أحيانا بتخريج الحاكم، أو الترمذي، أو من وصف كتابه بالصحة؛ كابن خزيمة وابن حبان وغيرهما على ذكر الحكم.

---

[1]- استفدت من كتابة د.أكرم ضياء العمري بعض هذه الوجوه، في كتابه مرويات السيرة النبوية.

ج- خرجت كل الأحاديث المذكورة في الرسالة، بما في ذلك ما ذكره الكردي، ولم أتوسع في التخريج، إلا إذا كان الأمر يستدعي ذلك.

د-بالنسبة للأحاديث التي طعن فيها المؤلف، فإني التزمت تخريجها من عدة مصادر- ولو كانت في الصحيحين-، وذلك بغية الوقوف على الحديث بروايات مختلفة ومتعددة.

هـ- لم أتناول كل الأحاديث التي طعن فيها صاحب الكتاب، وإنما اقتصرت على بعضها، والسبب في ذلك:

-أن البحث يطول جدا لو تناولت جميع ما ذكره المؤلف من أحاديث.

-اقتصرت في الجانب التطبيقي من الرسالة، على ذكر نماذج لأحاديث طعن فيها أئمة حفاظ، وهي مشهورة في الساحة الثقافية بين طلاب العلم وأهله، واكتفيت في باقي ما ذكره المؤلف على ذكر نماذج من كل طائفة.

-قمت بتقسيم الأحاديث الواردة في الكتاب على شكل مجموعات، وجعلت لكل مجموعة اسم، بحيث أكتفي من كل مجموعة بدراسة بعض الأحاديث، وهي كالآتي:

- الروايات الواردة في التفسير والتاريخ.
- الروايات الواردة في السيرة النبوية.
- الروايات الواردة في العقائد.
- الروايات المخالفة لحقائق العلم التجريبي، والعقل.

و- قمت في دراسة الأحاديث الواردة باتباع الطريقة الآتية:

- أن أذكر الحديث موضوع الطعن، ثم أقوم بتخريجه من المصادر المعتمدة.
- أذكر طعون المؤلف عليه، وأثني بذكر الردود والنقود.
- أذكر أقوال أهل العلم في الحديث، ومذاهبهم في تخريج الإشكالات الواردة عليه.
- أرجح من بين هذه الأقوال ما أراه حريا بذلك، مكتفيا في الغالب بالاختيار.

م- التزمت في فهرس الأحاديث بترتيبها على حسب حروف الهجاء.

ق- وعلى هذا الأساس؛ فإن فصول هذا البحث ومباحثه جاءت متوازنة إلى حد ما، إلا ما كان من الفصل التمهيدي؛ فإن الطول النسبي الذي وجد فيه، سببه طبيعة المسائل التي تطرقت إليها، وقد كنت حريصا على أن لا يطول ذلك، أما بالنسبة للفصل الأول، فإن المبحث الثاني منه، والذي كان بعنوان خبر الآحاد وحجيته، طوله كان بسبب طبيعة مبحث خبر الآحاد، إذ هو موطن خلاف وتنازع عند الكلام على السنة وحجيتها، لذا كان من الواجب علي تفصيل الكلام فيه، وتفنيد شبهات المؤلف عليه.

ع- ضمنت الفهارس ملحقا ذكرت فيه جميع ما تطرق إليه الكردي بالبحث والطعن، وأشرت إلى من دافع أو ناقش تلك الطعون مما لم أذكره في صلب البحث.

3- توثيق الأقوال والنقول:

أ-قمت بتوثيق الأقوال من مصادرها، ولم آل جهدا في الحرص عند النقل على التثبت من المصدر، والعزو إليه.

ب-فإذا نقلت نقلا مباشر من مصدر معروف، فإني أضع ذلك النقل ضمن هذه الإشارة: " "، وإن كان النقل غير مباشر؛ فإني لا ألتزم ذلك.

ج-أحيانا أنقل بواسطة، ويكون السبب صعوبةَ الوصول إلى المصدر أو المرجع، أو فقدانه فيما توفر لدي من مراجع.

د-جعلت كلام المؤلف بخط ثخين بارز في جميع مباحث الرسالة.

4-التهميش والتوثيق:

أ-اقتصرت في توثيق المصدر على ذكر المؤلف والكتاب، والصحيفة، وأرجأت باقي معلومات النشر إلى فهرس المصادر والمراجع.

ب-عند اختلاف الطبعات، فإني أنص على ذلك في الهامش عند ذكر المصدر موضع الاختلاف، وإلا جعلت ذلك في فهرس المصادر والمراجع.

5- تراجم الرجال والأعلام:

أ-اكتفيت في تراجم الأعلام بالمعاصرين في الغالب، وتجنبت الترجمة لغيرهم حتى لا يتسع الخرق على الخارق.

ب- اقتصرت في الترجمة على ذكر اسم العلم، واسم أبيه، وكنيته، ولقبه، وسنة وفاته، وأحيانا بعض مؤلفاته.

6- بعض الرموز والاختصارات المستخدمة في البحث:

أولا: اختصرت كثيرا اسم المصدر والمرجع، أو أحذف اسم المؤلف، أو أذكره باسم مؤلفه:

أ-فأذكره باسم مؤلفه، كشرح النووي، أي: المنهاج في شرح مسلم بن الحجاج.

وأحيانا، باسمه المشهور، كشرح النخبة، أي: نزهة النظر، لابن حجر.

ب- اختصر اسم الكتاب، لشهرته، فأقول: الفتح، أي: فتح الباري، لابن حجر.

ج- وأحيانا أذكر اسم الكتاب دون مؤلفه، لاشتهاره به، فأقول: نزهة النظر. لمؤلفه ابن حجر.

ثانيا: هنالك رموز استعملتها في هذا البحث، وهي كالآتي:

أ-وضع قوسين مزخرفين هكذا: ﴿ ﴾ للتنصيص على الآية.

ب- وضع قوسين مزدوجين هكذا: « » للتنصيص على الأحاديث النبوية.

ج-وضع أقوال الصحابة وآثارهم، وأقوال أهل العلم المنقولة نقلا مباشرا، ضمن هذه الإشارة: " ".

د- وضع الحرف: (ك) إشارة إلى الكتاب الذي ورد فيه الحديث.

هـ- وضع الحرف: (ح) إشارة إلى رقم الحديث في مصدر التخريج.

و-وضع معلومات تخريج الحديث (الكتاب، والباب، وترجمة الباب، والجزء، والصفحة، ورقم الحديث، ضمن معكوفين هكذا: [ ]، أو وضعها لبيان معنى كلام، أو تصحيحه، أو إضافة يقتضيها المقام.

م- الحرف: (ط) أرمز به إلى طبعة الكتاب.

ل- أرمز إلى الكتاب الذي ليس فيه معلومات الطبعة: (د.ط)، والذي ليس فيه معلومات نشر: (د.م)، والذي ليس فيه تاريخ النشر: (د.ت).

ك-أشير إلى الكتاب إذا كان محققا بالرمز:(ت:).

7-بالنسبة للشواهد الشعرية، أقوم بعزوها إلى أصحابها من خلال الدواوين الشعرية، وكتب الشروح، والمصادر الأصلية.

8- أعرف بالأماكن والبلدان من الكتب المعتمدة.

9- أعرف بالفرق والملل والنحل الواردة في البحث.

وأخيرا ذيلت الرسالة بعدة فهارس فنية، تسهل للقارئ الرجوع إلى المطلوب من غير تكلف أو عناء، ملتزما في ترتيبها حروف المعجم خلا فهرس الآيات؛ فإن ترتيب الآيات فيه بحسب ورودها في المصحف، ثم عقدت (**الخاتمة**)، والتي أثبت فيها نتائج البحث التي وصلت إليها، وذكرت بعض التوصيات والاقتراحات.

10- الفهارس العلمية والملاحق:

وقد جعلتها في ثمانية أنواع، وملحق:

أ-فهرس للآيات القرآنية.

ب-فهرس للأحاديث النبوية والآثار.

ج-فهرس للأعلام.

هـ- فهرس للأشعار.

و-فهرس للفرق والمذاهب.

ع- فهرس للأماكن والبلدان.

غ-فهرس للمصادر والمراجع.

ف-فهرس تفصيلي للموضوعات.

ق-ملحق للأحاديث التي تناولها الكردي بالطعن والنقد.

وختاما: فالشكر لله تعالى وحده، والحمد لله ظاهرا وباطنا، ولا أدعي أني قد بلغت الذي كنت أصبو إليه، وأتمنى تحقيقه، لكنه جهد مقل يرجو مصاف النجباء، ويرنو لتحقيق مراتب النقباء، فقد بذلت جهدي، واستفرغت وسعي، فما كان من كمال؛ فهو من فضل الله علي، وما كان من غير، فهو من طبائع البشر، فالشكر لله ثانيا، ثم للوالدين الكريمين، والزوجة الفاضلة، وهو موصول للمشرفة الحكيمة، الفاضلة الحليمة، الدكتورة: حكيمة حفيظي، فقد أعانتني بما يستوجبه الشرع، ودفعتني للبحث بما تمليه الشهامة، والشكر لكل من أعانني من قريب أو بعيد.

وصلى وسلم على النبي الأحمد، والرسول الأمجد؛ محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه ذوي السلطان الأرفع، والمقام الأروع، وعلى من تبع هديهم واقتفى أثرهم إلى يوم الدين.